LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مخرجات اللجنة الإستشارية برعاية أممية

ما مدى نجاحها في تحريك الجمود السياسي

والدفع نحو إنتخابات وحكومة جديدة؟

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

إيجاز
01 يونيو 2025

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

مخرجات اللجنة الاستشارية برعاية أممية..

ما مدى نجاحها في تحريك الجمود السياسي والدفع نحو انتخابات وحكومة جديدة؟

ايجـــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

01 يونيو 2025

بعد شهور من التكتم والسرية التامة ومنع الأعضاء من أية تصريحات أو تواصل مع جهات محلية أو وسائل إعلام، أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن مخرجات اللجنة الاستشارية المنبثقة عنها والخاصة برؤية اللجنة لتعديل القوانين الانتخابية، والاستفتاء على الدستور، وتشكيل حكومة موحدة انتهاء إلى إجراء العملية الانتخابية المرتقبة. وأعلنت البعثة الأممية تقريرها الرسمي بخصوص الخيارات التي طرحتها اللجنة الاستشارية والتي تحوي حلولا لبعض القضايا الخلافية والعراقيل التي تواجه الانتخابات.

وتناولنا مرارا خلال عدة أوراق في "المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية"، الدور الأممي في الملف الليبي وتعامله مع المشكل المحلي المتزايد في التعقيد والضبابية، وأن الدور الأممي انتقل من المراقبة للتشابك والتفاعل، واللجنة الاستشارية إحدى أدوات هذا التشابك.

وفور تشكلها.. أصدر " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "، ورقة بحثية تتوقع ما يمكن أن تنتجه هذه اللجنة الاستشارية التي تولت البعثة الأممية وحدها اختيار أعضائها، وذكرنا أن البعثة الأممية نسقت عدة محطات في ليبيا أسفرت عن سلطات تنفيذية موحدة (حكومة ورئاسي) منذ اتفاق الصخيرات 2015 انتهاء بتشكيل ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي اتفق في جنيف 2021، وأفرز السلطة الموحدة الحالية ممثلة في المجلس الرئاسي برئاسة، محمد المنفي وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة، عبدالحميد الدبيبة والتي حددت انتهاء مدتها بإجراء الانتخابات، لكن الأخيرة لازالت متعثرة بسبب تعنت الجميع ومنهم السلطة التي جاءت أصلا لعقد انتخابات والوصول إلى حكومة موحدة ورئيس للبلاد.

وأكدنا أن مخرجات اللجان التي تشكلها البعثة الأممية يلاحظ فيها دوما أنه السلطات التي تفرزها تمدد لنفسها وتتجاوز مددها القانونية وصلاحياتها وتتمسك بمناصبها، ولا تغادر إلا بلجان أخرى واتفاقات جديدة تضمن فيها تحقيق مصالحها الشخصية والمناطقية، ما يجعل الأمر أقرب إلى إعادة تدوير الأزمة بوجوه جديدة.

وخلال إحاطة أمام مجلس الأمن.. فاجأت المبعوثة الأممية بالإنابة " خوري " الأطراف المحلية بطرح مبادرة لفك حالة الجمود السياسي والانتقال إلى مرحلة عملية بعيدا عن فوضى المجلس التشريعية والاشتباكات التنفيذية والمؤسسية، لعل وعسى يمكن صيرورة المشهد لعملية انتخابية تغير هذه الاطراف الجاثمة على صدور الليبيين منذ سنوات.

وكشفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عن خطتها وخطواتها القادمة لتنفيذ المبادرة التي أطلقتها مؤخرا، وأنها تتكون من 6 عناصر ستكون بمثابة خطوات عملية وهي: **تشكيل لجنة استشارية**، **وتوحيد الحكومة**، **وإطلاق حوار شامل**، **والإصلاحات الاقتصادية**، **وتوحيد المؤسسات الأمنية**، **والمصالحة الوطنية**، مؤكدة أن اللجنة الاستشارية سيوكل إليها معالجة كل القضايا التي تعيق إجراء الانتخابات، وفي مقدمتها القضايا المختلف بشأنها سياسيا في القوانين الانتخابية، وتقديم حلول تستعين بها للحل في ليبيا.

كما أعلنت أنه سيكون من مهام اللجنة أيضا وضع معايير وضمانات تؤطر عمل الحكومة القادمة، مشددة أن اللجنة لن تكون بديلا عن المؤسسات الحالية، كما أنها ستكون استشارية، وليست جسما لاتخاذ القرار، ما يمنحها مساحة كبيرة في وضع المقترحات والتصورات والخيارات الممكنة لحل الإشكاليات القائمة، وفق بيان البعثة الأممية.

"حصاد ومدد ومهام محددة"

وبعد أيام من طرح المبادرة وتفصيلها أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن تشكيل اللجنة الاستشارية في إطار مبادرتها السياسية متعددة المسارات، التي قدمتها لمجلس الأمن في جلسة 16 ديسمبر 2024، كاشفة عن مهام هذه اللجنة، وأنها لجنة فنية تخص فقط تقديم مقترحات للحل، بشرط أن تكون ملائمة فنياً وقابلة للتطبيق سياسياً، بهدف حل القضايا الخلافية العالقة، من أجل تمكين إجراء الانتخابات، وذلك بالاستناد على المرجعيات والقوانين الليبية القائمة بما في ذلك

الاتفاق السياسي الليبي، وخارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي، والقوانين الانتخابية التي أنجزتها لجنة 6+6 ".

وخلال 3 أشهر عقدت اللجنة الاستشارية المكونة من 20 شخصا عدة اجتماعات بين طرابلس وبنغازي وصلت إلى أكثر من 20 لقاء، قامت خلالها بدراسة وبحث القوانين الانتخابية، والقواعد الدستورية الليبية، بما في ذلك التعديل الدستوري رقم 13 والقانونان 27 و28 لسنة 2023 لانتخاب مجلس الأمة والرئيس، وعقدت جلسة تشاورية مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وأخرى مع لجنة القوانين الانتخابية المعروفة بلجنة "6+6".

ووصفت البعثة الأممية مخرجات اللجنة الاستشارية بأنها " مشورة ليبية مقدمة للبعثة بهدف الاستفادة منها في المراحل اللاحقة من العملية السياسية، التي ترعاها من أجل بناء توافق سياسي وتوحيد مؤسسات الدولة للدفع نحو الانتخابات.

وأكدت المبعوثة الأممية، هانا تيتيه أن " المخرجات تمثل نقطة انطلاق لحوار ليبي شامل حول أفضل السبل لتجاوز الانسداد السياسي الذي حال دون إجراء الانتخابات منذ العام 2021، وأنه سيجري تحديد المسار النهائي للمضي قدمًا من خلال الحوار مع الليبيين، بما يضمن مراعاة جميع وجهات النظر ".

"ملخص المخرجات"

وذكرت النسخة التي نشرتها البعثة الأممية تحت مسمى تقرير اللجنة الاستشارية بعض التوصيات والخيارات، أهمها:

- معالجة عدد من النقاط الخلافية في القوانين الانتخابية، وما يخص تزامن الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو تباعدها.
- معايير أهلية المرشحين وإلزامية إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية.
- آلية الطعون الانتخابية، وتمثيل المرأة والمكونات الثقافية، وحقوق التصويت لحاملي الأرقام الإدارية، وتوزيع المقاعد.

- تشكيل حكومة جديدة كشرط لإجراء لانتخابات.

كما طرح تقرير اللجنة الاستشارية 4 خيارات بمثابة مقترحات للحل أو إرشادية لخارطة طريق لإنهاء المراحل الانتقالية، تلخصت في:

- إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بصورة متزامنة.
- إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً، يليها اعتماد دستور دائم.
- اعتماد دستور دائم قبل الانتخابات.
- إنشاء لجنة حوار سياسي طبقا للاتفاق السياسي الليبي، لوضع اللمسات الأخيرة على القوانين الانتخابية والسلطة التنفيذية والدستور الدائم.

وحول آلية الاستفتاء أو مناقشة هذه المخرجات، أكدت البعثة الأممية عبر المبعوثة الخاصة " تيتيه " أنها ستعرض مخرجات اللجنة الاستشارية على عموم الشعب الليبي للاستماع إلى ملاحظاتهم وآرائهم، والآلية المتبعة ستكون إجراء استطلاعات رأي، والاستماع لآراء لتجمع الأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية والمجتمع المدني.

ورصدنا في " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "، خطوات اللجنة الاستشارية منذ بدايتها ورغم السرية والتكتم وحالة الحصار التي حاصرت بها البعثة أعضاء اللجنة، استطعنا التواصل مع بعض الأعضاء بها والذي أكد بعضهم أن العمل داخل اللجنة كان بمثابة العمل داخل حقل ألغام، لكن الجميع طرح آراؤه ورؤيته بكل أريحية سواء هذه الرؤى أخذ بها أو لم يلتفت لبعضها، لكن البعض أيضا كان يتحفظ على إبداء رأيه في المساحات الحساسة خاصة ما يتعلق بشروط الترشح وما يخص العسكريين خشية أن يتم تصنيفه لصالح طرف.

ولاقت مخرجات اللجنة ترحيبا دوليا وأوروبيا، لكن الداخل الليبي انقسم تجاه ما أعلن عن اللجنة ما بين مرحب بها واعتبارها طوق نجاة يمكن البناء عليه والانتقال به من مرحلة التنظير للتطبيق، وبين متحفظ عليها كونه لم يأتي بأي جديد، وثالث رافض له وظهر هذا في تيار دار الإفتاء عبر تصريحات للمفتي الصادق الغرياني الذي رفض المخرجات علانية ووصفها بالهراء.

"عراقيل وتحديات وتحفظات"

وفي ورقتنا السابقة التي تناولنا فيها اللجنة الاستشارية وسيناريوهات النجاح والإخفاق، أكدنا أن اللجنة ستلقى عراقيل وتحديات في عملها، وها نحن اليوم نعيد ذكر هذه العراقيل كونها لازالت قائمة في وجه مخرجات اللجنة، ومن أهمها:

- **حالة الرفض المسبق التي أعلنها مجلسي النواب والدولة**، ورفضهما المساس بالقوانين الانتخابية المنجزة من قبل لجنة " 6+6 "، ما يعني ضمنيا الآن رفض مخرجات اللجنة الخاصة بحل النقاط الخلافية في قوانين الانتخابات.
- **حالة التحريض التي صاحبت عمل اللجنة والهجوم المسبق عليها**، والتي ظهرت بوضوح وقوة على لسان دار الإفتاء الليبية والمفتي العام، الشيخ الصادق الغرياني، الذي وصف اللجنة بأنها شملت " المتردية والنطيحة وما أكل السبع.." وأنها آخر عبثيات البعثة الأممية، منتقدا تشكيل هذه اللجنة، واعتبرها أداة لإزاحة حكومة الوحدة ورئيسها " الدبيبة "، والتي وصفها بالحكومة الشرعية المدعومة دوليا.
- **التحدي أيضا الخاص بمدى ملائمة البيئة حاليا لعرض مخرجات هذه اللجنة للاستفتاء الشعبي** لما تمر به البلاد من أحداث أمنية وعسكرية، وتظاهرات لازالت قائمة حتى كتابة الورقة خاصة في غرب البلاد.
- **صعوبة وربما منع البعثة الأممية من إجراء استطلاعات رأي في مناطق بعينها**، خاصة في شرق البلاد، أو تحريض الرافضين للمخرجات للمواطنين برفض المخرجات دون حتى الاطلاع عليها.
- **تحد من نوع آخر وهو نشر أكاذيب حول مخرجات اللجنة** وأنها تستهدف شخصيات بعينها أو حكومات أو مؤسسات ما يجعل المواطن يلفظها بخلفيته المناطقية أو القبلية.

وعليـــه

فإننا في **" المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "**، نرى أن:

" نجاح مخرجات اللجنة الاستشارية وطرحها للاستفتاء لنيل الشرعية الشعبية، يتوقف على آليات البعثة الأممية في الطرح والرد على أية إشاعات أو أكاذيب تصاحب هذه المخرجات، وكذلك التركيز على شرائح مقبولة شعبيا وليس لديها مصالح سياسية أو حزبية أو مناطقية، والتواصل مع مجلسي النواب والدولة لاعتماد هذه المخرجات كون البعثة لمحت ضمنيا أنها ستطرح المخرجات لاستفتاء شعبي وفقط، ما يعني تجاوزها لمجلسي النواب والدولة، وهذا إن حدث سيكون بمثابة تجاوز الاعتماد التشريعي والقانوني لمخرجات اللجنة، وسيكون أيضا بمثابة مخالفة للبعثة لما أعلنته وقت تشكيل اللجنة بأن مخرجاتها ستطرح على المجلسين. ولكن لو ضمنت البعثة موقفا دوليا رادعا للمجلسين ربما يكون الأفضل تجاوزهما، كونهما أحد أدوات العرقلة والتأخير،

وأخيرا

يتوقف نجاح هذه المخرجات على مدى ملائمة البيئة للنقاش والطرح، وعدم قراءة المخرجات في ضوء القبلية أو المناطقية أو المصالح العائلية والحزبية الضيقة.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info